مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

ملامح الرقابة المالية في العراق
(أوجه القصور وسبل النهضة والتطوير)

محسن حسن

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2019

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

ملامح الرقابة المالية في العراق
(أوجه القصور وسبل النهضة والتطوير)

محسن حسن *

ملخص

تهتم هذه الدراسة برصد أوجه القصور الحاصلة في الآليات المتبعة لتطبيق الرقابة المالية بالعراق، في ظل حاجة البلاد الماسة للحفاظ على مواردها المالية، إلى جانب الاجتهاد في البحث عن الحلول المناسبة لمواجهة السلبيات القائمة في هذا الإطار، وذلك باستحضار الملامح العامة والخاصة التي تغلّف السياسة المالية العراقية فيما بعد العام 2003، ومن ثم الوقوف على أهم محددات تلك السياسة، وأهم الإجراءات الرقابية التي اعتمدت عليها في الحد من ظاهرتي الهدر، والفساد الماليين، ومدى نجاح تلك الإجراءات أو فشلها في تعزيز البناء الاقتصادي للدولة العراقية.

Abstract:

This study is concerned with monitoring the deficiencies in the mechanisms applied to implement the financial supervision in Iraq, in light of the country's urgent need to preserve its financial and wealth resources, as well as diligence in the search for suitable solutions to address the negative existing in this framework, by evoking the public and private features that encapsulate The Iraqi financial policy after 2003, and then to identify the most important determinants of that policy, and the most important control measures relied upon in reducing the financial phenomena of corruption and dissipation, and the prospects for success or failure of these procedures in promoting the economic construction of the Iraqi state.

الكلمات الدلالية: الرقابة المالية ـ النزاهة والشفافية ـ الفساد المالي ـ الاقتصاد الريعي.

* * باحث وأكاديمي مصري.

مقدمة

تعد الرقابة المالية إحدى أهم الأدوات المستخدمة في الحفاظ على فاعلية الضبط العام والشامل لحركة موارد الدخل القومي وثرواته المتنوعة في أي دولة من دول العالم؛ إذ لا يقتصر مفهوم الرقابة المالية من وجهة النظر الاقتصادية الحديثة، على مجرد متابعة ضخ الموارد المالية في قنواتها المعنية، وإنما يتعدى ذلك إلى مستويات أكثر خطورة وأهمية، فالرقابة المالية «منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمالية والمحاسبية والإدارية، وهي حزمة متزامنة من الرقابات تمارس بغية التأكد من صحة وسلامة التصرفات المالية، والمحافظة على الأموال العامة، ورفع كفاءة استخدامها، وتحقيق أعلى درجة من الفعالية في النتائج المرجوة من إنفاقها أو تحصيلها»[1].

وفي بلد يمثل ثقلاً سياسياً، اقتصادياً، واستراتيجياً،-كالعراق- بما يمتلكه من ثروات ظاهرة وباطنة، تجعله محط أنظار المحيط الإقليمي والدولي، فإنه يجدر بمؤسساته الاقتصادية ضرورة التخلي عن تطبيق الأنماط والآليات الرقابية التقليدية والسطحية فيما يتعلق بموارده المالية وقنواته الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الفاعلة والوطنية كافة، ولاسيما في ظل الوضعية الاقتصادية الحرجة التي تمر بها البلاد منذ سقوط النظام وتداعي الحالة الأمنية؛ مما يجعل من المحافظة على الموارد المالية للدولة، وحمايتها من الهدر، وتنميتها أولوية قصوى تقتضي منح الأنظمة الرقابية المعتمدة عالمياً، الاهتمام اللائق بها من حيث المشروعية التطبيقية، على كافة القطاعات العراقية؛ «ففي جمهورية الصين الشعبية على سبيل المثال، تعتبر الرقابة بحكم الدستور، إحدى السلطات الخمس في الدولة إلى جانب السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، وسلطة الخدمة المدنية»[2].

وانطلاقاً من إيجابية التطلعات العراقية الراهنة نحو تحقيق الرفاه الاقتصادي للشعب العراقي من خلال ما تشهده البلاد من متغيرات سياسية ودستورية وانتخابية، ارتأت هذه الدراسة أهمية

1. انظر: حرارة، ساجدة أحمد عاطف، أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق .. دراسة حالة (سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، آب/أغسطس 2016، ص8، متاح على: https://meu.edu.jo/libraryTheses/59045cb156020_1.pdf(بتصرف).

2. انظر: العلمي،صباح سعد الدين، دور الرقابة المالية والإدارية كمدخل للتنمية والإصلاح الإداري في الدولة، ورقة بحثية، منشورات جامعة النجاح الوطنية، نابلس/فلسطين، 2006، ص:9، متاح على:
https://scholar.najah.edu/sites/default/files/conference-paper/role-financial-and-administrative-monitoring-country%E2%80%99s-development-and-administrative-reforms.pdf

تناول موضوعها، لأن الرقابة المالية –على وجه التحديد– هي الكفيلة حالياً عبر مفهومها الحديث والشامل، بتحريك المياه الراكدة في الفضاء الاقتصادي العراقي، ومن ثم رفع كفاءة الأداء المالي للقطاعات الاقتصادية المختلفة؛ الأمر الذي سيصب حتماً في صالح خطط التنمية العراقية القادمة، والقضاء على مشكلات معقدة، ما يزال يعاني منها المجتمع العراقي، وعلى رأسها البطالة والفساد المالي والإداري، إلى جانب معوقات الاستسلام للريع النفطي والعجز عن تنويع مصادر الدخل، ومشكلات أخرى متعددة يمكن علاجها، أو على الأقل الحد من مؤثراتها وتداعياتها السلبية، بالوقوف على أوجه القصور الحادثة في العديد من آليات الرقابة المالية المعتمدة حالياً في المؤسسات الاقتصادية المعنية، ومن ثم علاجها.

وفيما يخص منهج الدراسة، فقد اعتمد الباحث منهجاً وصفياً تحليلياً، يرتكز إلى استقراء عام وشامل لطبيعة العِوار النظري أو التطبيقي الذي يعتري بعض الإجراءات الرقابية في المجتمع المالي العراقي أو كلها، وذلك من طريق ما يتاح للباحث من بيانات رسمية ومتخصصة، في حين حصرت الدراسة بحثها في الحيز الزمني الممتد منذ سقوط النظام في العراق عام 2003، وحتى الآن، مع عدم إغفال مقارنة السابق باللاحق في هذا الإطار، بينما ارتكز الباحث في منطلقاته الفرضية مبدئياً إلى جملة الفرضيات التالية:

- وجود فصل تعسفي بين المفهوم النظري للرقابة المالية لدى المؤسسات الاقتصادية العراقية من جهة، والتطبيق العملي والميداني لهذا المفهوم من جهة أخرى بفعل عوامل عديدة ومعقدة؟
- وجود تناقض وتعارض بين آليات التطبيق الفعلي الحاسمة للرقابة المالية داخل المؤسسات الرسمية للدولة، وبين الشرائح الاجتماعية المنتفعة من التطبيق؟
- حاجة الآليات الرقابية المالية في العراق لدعم تشريعي ودستوري يحيلها من حيز التطبيق الاختياري العشوائي، إلى حيز التطبيق اللازم والمنضبط؟

وعلى وفق الاعتبارات السابقة، فقد حرصت الدراسة على عدم الاستغراق في التعريفات والمصطلحات النظرية، أو التقسيمات المتشعبة والمعقدة، نزوعاً إلى الخلاصات المفيدة والمركزة؛ وعليه اكتفت الدراسة بتناول موضوعها بمدخل ومحورين؛ وذلك على النحو التالي:

- مدخل في البعد الرقابي للسياسة المالية العراقية بعد 2003.
- المحور الأول: أوجه القصور في آليات الرقابة المالية العراقية وطرق العلاج.
- المحور الثاني: دور الرقابة المالية في تحقيق الشفافية ومحاربة الفساد.

مدخل في البعد الرقابي للسياسة المالية العراقية بعد 2003

حين النظر إلى تداعيات الوضع العراقي بعد سقوط النظام خلال عام 2003 وما بعده بما يقارب العقد من الزمان، نلمح تأثراً سلبياً شديداً للاقتصاد العراقي، يكاد يصل إلى حد الكارثة من حيث الانهيار والتداعي، ومن ثم العشوائية والتخبط على غير هدى، وذلك بفعل زوال النظام السياسي من جهة، ثم بفعل تلك الإجراءات المالية والاقتصادية التي تبنتها الإدارة الأمريكية في العراق على يد الحاكم الأمريكي بول بريمر، من جهة أخرى، التي أدخلت الاقتصاد العراقي في حالة من الجمود والشلل، وضربت السياسة المالية[3] العراقية ومعها الأجهزة الرقابية في مقتل؛ لتنفتح الساحة العراقية على انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري بحيث سجلت مخالفات المالية العامة بالعراق أرقاماً قياسية، وغير مسبوقة؛ إذ «بلغت قيمة الهدر المالي فيما بين عامي 2003، و2007 فقط، مبلغاً قدره 125 مليار دولار»[4].

وعلى وفق التوصيف السابق –وفي ظل خضوع الاقتصاد العراقي لسياسات مالية وافدة– فإنه يمكن رصد جملة من الملامح التي غلّفت البعد الرقابي والمالي في العراق، ولاسيما في المدة من حزيران 2003 حتى كانون الأول 2011 (عام خروج الأمريكان من العراق)، وذلك على النحو الآتي:

3– هناك تعريفات عديدة لمصطلح السياسة المالية، لكن تتفق جميعاً في جوهرها ومضمونها؛ فالبعض يقصد بها تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الحكومي من جهة وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من جهة أخرى، أو هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، أو هي أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة، لتحقيق أهداف معينة، في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي (راجع: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=127752/بتصرف يسير).

4– انظر: الغانمي، نزار عبد الأمير، الخزرجي، حمد جاسم، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث/السنة الثامنة 2016، ص: 18، متاح على: http://mouhakiq.com/papers/Lawj_paper_2016_92318373.pdf

- دخلت الأجهزة الرقابية العراقية في طور الإنعاش، وتم التغاضي –عن قصد أو غير قصد– عن إخضاع أغلب المنافذ المؤثرة في موارد الاقتصاد العراقي للمراقبة المالية والمحاسبية، وباتت ثروات البلاد في تلك المدة، نهباً لذوي النفوذ والسيطرة من داخل العراق وخارجه، وزاد من التأثيرات السلبية في هذا الإطار، معاناة الاقتصاد العراقي الأزلية منذ انطلاق الدولة الحديثة، من «السير في خط تنموي ورقابي ملتوٍ ناجم عن الاعتماد على النفط، وضعف الإدارة الاقتصادية، والانخراط في حروب إقليمية زادت من هدر الإمكانية وضيعت فرص العراقيين في تحقيق التنمية والعدالة والرفاه»[5].

- أدى انفتاح الأسواق العراقية على مصراعيها أمام ظاهرة الإغراق السلعي الإقليمية والدولية، إلى تصعيب مهمة المراقبة المالية على الرغم من هشاشتها في تلك المدة، وكذلك إلى صعوبة ضبط حركة الموارد المالية أو التحكم بها، في ظل غياب القانون، وشيوع التراجع النقدي لقيمة العملة المحلية العراقية؛ الأمر الذي ساعد في تراخي التطبيق العملي والميداني، للبعد الرقابي المالي والإداري المحلي، مجملاً، ولاسيما بعد إقحام البلاد «في طرازات استهلاكية ألقت بعوائد الطبقة الوسطى العراقية في أتون استنزاف النقد العراقي لصالح التجارة الإقليمية على أيدي وسطاء منتفعين تحت ذريعة الحرية الاقتصادية وسياسة الباب المفتوح»[6].

- وبتأثير انتفاء –أو على الأقل– ضعف البعد الرقابي مالياً وإدارياً في عموم القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية بالعراق، تضعضعت أركان السياسة المالية العراقية لاحقاً، وعجزت الدوائر الرسمية عن التحصيل النظامي للإيرادات العامة من المصادر المختلفة، وفقدت الدولة القدرة على توجيه بوصلة الإنفاق الحكومي، أو تحصيل الضرائب والرسوم، ومن ثم «اصطدم العراقيون بانهيار الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي من الأمن والدفاع والقضاء والخدمات المختلفة وكذلك الأجور والمرتبات، وهو الذي أدى مجملاً إلى انحراف السياسة المالية عن المسار المنضبط، بفعل نقص الإيرادات، والاضطرار إلى الاقتراض العام لسد هذا النقص؛

5– انظر: حيدر حسين آل طعمة، النمو المتعرج وتحديات التخطيط الاقتصادي في العراق، مقالات اقتصادية ، شبكة النبأ المعلوماتية ، بتأريخ 10/7/2017، تأريخ الدخول لهذا الموقع ولبقية المواقع التالية 7/1/2019، متاح على: (بتصرف يسير)
http://annabaa.org/arabic/economicarticles/11724.

6– انظر: مظهر محمد صالح، ثروة العراق المالية بين نمط الاستهلاك الراهن والتصدع في الحواضن الاقتصادية الإقليمية، دون معلومات إضافية، متاح على: (بتصرف).
http://cbi01.hosting.runbox.com/documents/mudh_pub7_f.pdf

إما عن طريق القروض الخارجية أو الداخلية(التحويل عن طريق العجز)، أو عن طريق اعتماد (سياسة النقود الرخيصة) أي طبع أوراق مالية بدون غطاء نقدي»[7].

- وعلى مستوى فاعلية الانسجام الاقتصادي والمالي العام، فقد أدّى انحسار الأدوار الرقابية إلى فقدان التنسيق والتعاضد، بين أوجه وأنماط السياسات المالية التي تشكّل بنية الاقتصاد العراقي العام، وعلى وجه الخصوص بين أهم نمطين من تلك الأنماط، وهما نمط (السياسة المالية)، ونمط (السياسة النقدية)[8]؛ فقد انحرفت الأخيرة عن مسارها المتوازن والسائد فيما قبل سقوط النظام؛ إذ «كانت توصف بكونها سياسة (ذيلية، مسايرة، وتكييفية) للسياسة المالية، ومن ثم فقد غابت المواكبة والانسجامية بين السياستين بعد 2003، بل وظهر التعارض الصارخ بينهما؛ مما أدى إلى سلبيات مالية ونقدية متبادلة، كرّست إلى انحراف السياسة الاقتصادية العامة إلى مراحل خطيرة، لكنها منطقية؛ باعتبار أن تعارض هاتين السياستين تحديداً دون باقي السياسات الاقتصادية الأخرى، يمثل مشكلة كبيرة؛ لأنه تعارض بين السياسة الصانعة للنقد(السياسة النقدية)، والسياسة المنفقة للنقد(السياسة المالية)»[9].

- ومن بين أهم الملاحظات الخاصّة بالبعد الرقابي –في المدة المشار إليها– صدور عدة قوانين دستورية تستهدف رفع كفاءة الرقابة المالية والإدارية في العراق؛ ففضلاً عن وجود قانون تحصيل الديون الحكومية رقم 56 لسنة 1977، والذي يحدد آليات وأحكام قيام الدولة بتحصيل حقوقها المالية، أصدر العراق (قانون البنك المركزي العراقي) رقم 56 لسنة 2004 لتنظيم مهام البنك واختصاصاته، وضمن دستور العام التالي 2005، أصدر العراق عدة تعديلات دستورية مختصة بالرقابة المالية والسياسة الاقتصادية؛ فنصّت المادة 27 منه على التأكيد على حرمة الأموال العامة، ونصّت المادة 61 صراحة على اختصاص السلطة التشريعية وأحقيتها

7– انظر: عبد اللطيف، همسة قصي، و خماس،عمر عدنان، أداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، 2017، ص: 319، متاح على: (بتصرف).
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=127752

8– المقصود بالسياسة النقدية: مجموع الإجراءات والتدابير التي تتولى مسئوليتها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي العراقي، وهي الإجراءات والتدابير التي تتعلق بشؤون النقد والمصارف ومجمل المؤسسات المالية الأخرى، وهذه السياسة معنية على الدوام بتحقيق التوازن والتكيّف مع البناء العام لأركان ومكونات وأنماط الاقتصاد الكلي العام، لتحقيق أكبر قدر من الانسجام الإيجابي اقتصادياً ومالياً (راجع: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=127752/(بتصرف يسير).

9– انظر: عبد اللطيف، همسة قصي، وخماس، عمر عدنان، أداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص: 323 (بتصرف).

في الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، في حين نصّت المادة 103 من الدستور نفسه، على أمرين مهمين:

الأول: تعديل قانون ديوان الرقابة المالية رقم 6 لسنة 1990، ليصبح الديوان –على وفق هذا التعديل– هيئة مستقلة مالياً وإدارياً، وتابعة لمجلس النواب العراقي.

الثاني: منح الاستقلالية المالية والإدارية للبنك المركزي العراقي، وجعله تابعاً لإشراف مجلس النواب ومساءلته كذلك، وأخيراً أصدر العراق، قانون هيئة النزاهة رقم 30 لسنة 2011، الذي منح الهيئة المذكورة حق الرقابة على موظفي القطاع العام، وكذلك حق التحقيق في الجرائم الوظيفية[10].

وعلى الرغم من أن الإجراءات الأخيرة تعكس وعياً رسمياً كبيراً بأهمية البعد الرقابي في تلك المدة وما بعدها، بيد أن الآثار الإيجابية المترتبة عليها بقيت غير ملموسة ولا ظاهرة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية والمالية العراقية؛ بدليل «تصنيف العراق في مرتبة متقدمة في انتشار الفساد المالي والإداري من قبل منظمة الشفافية الدولية ضمن 169 دولة، بل واعتباره ساحة عمليات فساد بين دول العالم»[11].

خلاصة: بتأمل النقاط السابقة، يمكننا استخلاص الآتي:

- بقيت المؤسسات المالية والاقتصادية العراقية منذ سقوط النظام السياسي في 2003 وحتى عام 2011 تخضع لمفاهيم رقابية تقليدية، لا تتجاوز حدود المتابعة الهزيلة لغالبية الموارد المالية للدولة، وهو ما امتد تأثير العمل به في مراحل لاحقة بعد ذلك.

- كانت الرقابة المالية العراقية تابعة للمسار الاقتصادي العراقي، وليست داعمة له أو متحكمة في محفزاته المالية والإدارية أو التنظيمية، الأمر الذي أضحت معه أغلب الموارد الاقتصادية العراقية، ضحية من ضحايا هذه التبعية، باستثناء الموارد النفطية؛ كونها الأكثر جدارة بالرقابة في الذهنية الرسمية العراقية.

10- انظر: البدراني، قبس حسن عواد، الرقابة المالية في العراق وأدواتها القانونية، ورقة أكاديمية، منشورات كلية الحقوق، جامعة الموصل، دون تأريخ، بدون معولمات إضافية، ص: 6، متاح على:
http://rights.uomosul.edu.iq/files/files/files_7009731.pdf(بتصرف)

11- انظر: الغانمي، نزار عبد الأمير، الخزرجي، حمد جاسم، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي، مصدر سبق ذكره، ص: 737، و752 (بتصرف يسير).

- أفرغ التعسف الأمريكي في تطبيق الرؤية الأمريكية الخاصة من الوجهة الاقتصادية على العراق القوانين والأجهزة الرقابية العراقية من جدواها العملي والميداني، وهو ما يفسر تنامي الفساد المالي والإداري بالتزامن مع كثرة إصدار القوانين الرقابية وتعديلاتها الدستورية.

- عانى البناء الاقتصادي العراقي بعد العام 2003 من تعارض السياستين (المالية، والنقدية) بفعل تراجع البعد الرقابي، وبسبب عدم إخضاع هاتين السياستين لما تستحقانه من رقابة الأجهزة المعنية، وتفعيل القوانين الداعمة لمنع الانحراف والتعارض.

المحور الأول: أوجه القصور في آليات الرقابة المالية العراقية وطرق العلاج

لا شك أن الحكومات العراقية المتتابعة –على الرغم مما تواجهه من صعوبات معقدة وشاملة على مستوى تحقيق التطلعات الجماهيرية اقتصادياً ومعيشياً– تحاول بذل ما تستطيعه من جهد؛ لضبط حركة الموارد المالية، والتحكم فيها، عبر الآليات الرقابية الممكنة والمتاحة؛ وهو ما يمكن برهنته، والاستدلال عليه، في المرحلة العراقية الراهنة، من طريق الإشارة إلى مجموعة المؤشرات الإيجابية الآتية:

(1) قيام الجهات السيادية العراقية بتحفيز ديوان الرقابة المالية الاتحادي، كونه الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، نحو تبنّي استراتيجية رقابية خمسية (2018 – 2022) تستهدف تحقيق عدة منجزات رئيسة وفرعية في هذا الإطار، أهمها: «تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية، وتعزيز مكانة ديوان الرقابة المالية في محيطه، واعتماد الأساليب والمنهجيات الحديثة في الرقابة والتدقيق، وضمان التميز والجودة في العمل الرقابي، تنمية القدرات المؤسساتية»[12].

(2) انفتاح الأجهزة والمؤسسات الرقابية العراقية على نظائرها في المحيطين (الإقليمي، والدولي)؛ بغية الخروج من نفق المحلية الرقابية إلى آفاق أرحب يستطيع من خلالها العراقيون الاطلاع على تجارب رقابية أكثر علمية وتطوراً، ومن مؤشرات ذلك مثلاً: حرص ديوان الرقابة المالية

12– انظر: استراتيجية ديوان الرقابة المالية الاتحادي جمهورية العراق 2018 – 2022، منشورات الديوان على موقعه الإلكتروني ، الصفحات من 8 – 15، متاح على:
https://www.fbsa.gov.iq/uploads/files/attachments/_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86_2018_-_2022_-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf(بتصرف يسير).

العراقي على أن تكون أهدافه وأولوياته مشمولة «بالتناغم مع رؤى وأهداف المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الاربوساي)، والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي)؛ كي تأتي تلك الأهداف والأولويات في نسق واحد ومتكامل وقادر على الاستجابة للتوقعات العالمية والإقليمية للسنوات المقبلة»[13].

(3) ازدياد مساحة الاهتمام الرسمي والمؤسسي لدى الهيئات الرقابية بضرورة ممارسة نيابة فاعلة عن المواطن العراقي، فيما يتعلق بحفظ وحماية الأموال العامة؛ وذلك في إطارٍ اجتهادي ينزع إلى تطبيق مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة وأسسها، وهو ما يظهر من حرص تلك الهيئات، ومن بينها ديوان الرقابة المالية، على «تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال الصلاحيات الرقابية الممنوحة بموجب القانون النافذ رقم 31 لسنة 2011 المعدل، وبموجب مقتضيات العمل وفق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2016 – 2022»[14].

(4) مواكبة الأنشطة الرقابية المختلفة من خلال المؤسسات المعنية، وتماسّها مع مسارات الخطط الوطنية والقومية بالعراق، وعلى وجه الخصوص، العمل على «تقديم مساهمات قيّمة لجهود المراجعة والمتابعة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة 2030، ولعمليات تدقيق الأداء للبرامج الحكومية التنموية، فضلاً عن التوسع في تطبيق منهج التدقيق المستند على المخاطر، وموائمة الأنظمة المحاسبية المعتمدة حالياً مع المعايير الدولية»[15].

(5) الدفع الحثيث للأجهزة الرقابية العراقية وعلى رأسها ديوان الرقابة المالية في اتجاه الريادة الرقابية والإدارية، رويداً رويداً، وذلك من طريق «بذل جهود عراقية استثنائية لدعم وتطوير الأسلوب الرقابي العراقي، ورفع قدراته المهنية»[16]، وهي الجهود التي أثمرت مؤخراً من طريق «تسلم العراق ممثلاً بديوان الرقابة المالية الاتحادي، رئاسة المكتب التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الاربوساي) للسنوات 2017-2019، وهو ما يعد تتويجاً لجهود السنوات الماضية»[17].

13- المصدر السابق نفسه، ص:7(بتصرف يسير).
14- انظر: استراتيجية ديوان الرقابة المالية الاتحادي...، مصدر سبق ذكره، ص: 8 (بتصرف).
15- المصدر السابق نفسه، ص: 12 (بتصرف).
16- المصدر السابق نفسه، ص: 15 (بتصرف).
17- المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها (بتصرف).

ولكن، بالنظر إلى جملة المؤشرات الإيجابية السابقة، نجد أنها غير كافية لإحداث التغيير الجذري المنشود في بنية الآليات الرقابية المالية بالدولة العراقية؛ وأنه إذا سلّمنا بقبول تلك المؤشرات والترحيب بها، فإنما سيكون ذلك باعتبارها في الوقت الراهن، مقبولة فقط، على سبيل تحريك المياه الراكدة مستقبلاً، بالنسبة لواقع الرقابة المالية في هذا البلد؛ نقول ذلك؛ لأن الواقع العراقي المالي، يشي بمؤشرات أخرى سلبية، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، عجز الآليات الرقابية المالية المطبقة في الوقت الحالي، وعدم قدرتها على جني ثمار حقيقية وملموسة بين العراقيين!! ولا يعني ذلك أننا نقلل من حجم المؤشرات الإيجابية السابقة، بل على العكس، نحن نحاول أن نصل إلى جوهر المعوّقات التي تقف حائلاً دون تعزيزها وشموليتها ميدانياً وعملياً.

وكي لا يكون الكلام مرسلاً، فإننا نلفت النظر هنا إلى جملة المؤشرات السلبية التالية، التي تحيط حالياً بالأنظمة والآليات الرقابية والمالية، ومن ثم فهي تمثل أوجه قصور خطيرة وعميقة بالنسبة لعموم الوضع الرقابي والمالي ومتعلقاتهما بالعراق:

1. ما يزال العراق يعاني أزمة هدر مالي غير مسبوقة، وما هو ظاهر وبيّنٌ وجليٌ لكل ذي عينين، يؤكد ديمومة العجز العراقي، حتى اللحظة، فيما يتعلق برقابة موارده المالية، والسيطرة عليها، بشكل يتناسب مع ما يتمتع به هذا البلد من ثراء كبير في الموارد الطبيعية والكنوز النفطية وغير النفطية، وهو "ما يسجل في النهاية ضعفاً صريحاً في الإدارة المالية، يضعها على أبواب مشاكل جمة، لعل من بينها (صعوبة التحكم بالموارد المالية)، حتى وإن كانت تلك الموارد متاحة للاقتصاد بفضل المورد النفطي"(18).
2. بتأمل واقع السياسة المالية في العراق، نجد أنه على الرغم من اتصاف هذه السياسة بعدم الفاعلية في معظم مراحلها ومتغيراتها، إلا أن ظاهرة الضعف الرقابي والسيطرة المترهلة على مدخولات وموارد واقتصاديات الناتج القومي، ازدادت حدتها فيما بعد العام 2003، ولاسيما مع اتساع هوة الخلاف الفيدرالي بين الحكومة المركزية في بغداد من جهة، وإقليم كردستان العراق من جهة أخرى، وهو ما جعل من تطبيق الرقابة الكاملة على الموارد المالية للدولة العراقية، مهمة شبه مستحيلة؛ فعلى سبيل المثال يعتمد إقليم كردستان سياسة "عدم الإفصاح عن إيرادات الضرائب والرسوم وإيرادات المنشآت العامة ضمن نشرات وزارة التخطيط للإقليم، على الرغم

18- انظر: الذنحاوي، فرحان محمد حسن، اتجاهات السياسة المالية في العراق في ظل ريعية الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد(1)/2017، ص: 143، متاح على:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=129681(بتصرف يسير).

من أنها موارد سيادية يفترض أن ترفد الخزينة الاتحادية لكي يمكن إعادة تخصيصها إلى الوزارات والقطاعات التي هي بحاجة إليها"[19].

3. يتفق أغلب المتخصصين والخبراء الاقتصاديين على أن سوء الإدارة المالية وضعف التخطيط الاقتصادي، يمثلان سمة غالبة على ملامح الاقتصاد العراقي منذ عقود ماضية وحتى الآن، وهو ما أفضى مؤخراً، ومنذ العام 2016 إلى أن «يعاني العراق عجزاً مالياً بلغ 21 مليار دولار، ما دفعه لإيقاف نحو تسعة آلاف مشروع استثماري بسبب قلة التمويل، ثم إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي بعد فشل حزمة الإصلاحات والوسائل التقشفية على المستوى الرسمي»[20]، وثمة تأكيدات في هذا السياق، بأن ضعف الإدارة، والتخطيط، والرقابة المالية والاقتصادية أفقد المؤسسات العراقية المعنية قدرتها على تبني منهاج عمل ناجح تتمخض عنه سياسة مالية فاعلة، وألقى بها في شراك الاعتماد على المنهج التقليدي (موازنة البنود) عند إعداد الموازنات المالية، ومن ثم حرمها الرؤية المستقبلية.

4. تُفضي غلبة التوظيف السياسي للريع النفطي بالعراق، إلى إضعاف –وربما وأد– محفزات وآليات الرقابة المالية والاقتصادية الشاملة والإيجابية؛ إذ «إن تركيبة البنية المالية التي تقوم عليها الدولة الريعية في العراق تسير غالباً باتجاه تسييس الإنفاق العام، وإهمال الأدوار التي يمكن أن تؤديها القطاعات الاقتصادية غير النفطية بأنواعها المختلفة، ومنها الضرائب، ومن ثم إهمال الرقابة على تلك الأدوار والقطاعات. وبالمقابل تحرص ذات التركيبة على تعزيز الطلب السياسي على الريع، باعتباره يفي بمتطلبات ديمومة السلطة السياسية وتقوية أركانها، وهو ما يعني ببساطة شديدة، الاكتفاء برقابة جزئية/ريعية، غير مهتمة بشمولية الأولويات الرقابية والتنموية التي تتبناها وتستهدفها السياسات الاقتصادية»[21].

19- انظر: إبراهيم، خليل إسماعيل، واقع السياسة المالية في العراق (المركز والإقليم) للمدة (1991-2012)، مجلة الدنانير، العدد العاشر/2017، ص:107، متاح على:
http://al-dananeer.edu.iq/wp-content/uploads/2017/11/4-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.pdf (بتصرف يسير).

20- انظر: الزبيدي، فالح نغيمش مطر، وشرفاني، نسرين مصطو، الأزمة المالية الراهنة ولجوء العراق إلى صندوق النقد الدولي (الآثار والبدائل الأخرى)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد14، عدد 58، 2017، ص:20، متاح على:
http://mjais.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/mjais/article/view/19/4 (بتصرف يسير).

21- انظر: الزبيدي، فالح نغيمش مطر، وشرفاني، نسرين مصطو، الأزمة المالية الراهنة ولجوء العراق إلى صندوق النقد الدولي (الآثار والبدائل الأخرى)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد14، عدد 58، 2017، ص:135، متاح على:
http://mjais.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/mjais/article/view/19/4 (بتصرف يسير).

5. ثمة فجوة غريبة جداً وغير منطقية، بين عمل أجهزة الأمن العراقية من جهة، وتطبيق الرقابة المالية بفاعلية من جهة أخرى؛ حيث نجد أنه على الرغم من شيوع الحس الأمني بالعراق –نظراً لما يتعرض له من تهديدات أمنية وإرهابية متعددة الأنماط والأشكال– إلا أن فاعلية الرقابة الأمنية، ولاسيما على منافذ الموارد المالية بالدولة، لا تتناسب مطلقاً وحجم الإنفاق العراقي على الأجهزة الأمنية وارتباطاتها المختلفة؛ فقد كان منطقياً أن نرى مردوداً إيجابياً على المستوى المالي والاقتصادي، نتيجة للاجتهاد الكبير مؤخراً في تعزيز الأمن وأجهزته، لكن الحاصل فعلياً، هو العكس؛ فالمردود المالي والاقتصادي يتراجع، بالتزامن مع «التكلفة العالية للخدمات الأمنية، التي ارتفعت تخصيصاتها المالية فيما بعد العام 2003؛ فعلى سبيل المثال؛ تصاعدت من 7.399 مليار دولار عام 2007، إلى 9.000 مليار دولار عام 2008»[22].
6. تتعدد مظاهر القصور الدالة على إهمال البعد الرقابي المالي وضعفه وتراجعه في العراق، ومن أهم هذه المظاهر وأخطرها يأتي الفساد بصفة عامة، والفساد المالي بصفة خاصة؛ إذ بلغ هذا الأخير في العراق «مستويات قياسية، واندرجت أغلب عملياته تحت باب تهريب الأموال للخارج، وغسيل الأموال عن طريق شركات أهلية ومصارف بطرق ملتوية على القوانين التي تنتظم عمل المصارف العراقية»[23]، ويضاف إلى تلك المظاهر في العراق، مظهر آخر مقلق ومريب، يتمثل في ضعف الأجهزة الرقابية قياساً بقوة الأذرع المالية الفاسدة؛ بحيث «أصبح الفساد مؤسسة بحد ذاتها، وقادرة على مواجهة أجهزة النزاهة وليس العكس، وهو ما يفسر مثلاً، احتلال العراق المركز الثامن عالمياً من أصل 170 دولة ضمن قوائم منظمة الشفافية العالمية لمؤشر الفساد لعام 2015»[24].
7. تشهد غالبية المؤسسات المالية العراقية، ومعها أغلب القطاعات الاقتصادية الوطنية –في مستوياتها العليا والمتوسطة والدنيا– حالة من العشوائية الرقمية والتخبط المحاسبي؛ وذلك نتيجة تراكم وديمومة التقارير المالية والمحاسبية المغلوطة، والتلاعب الدائم بالتقارير المعنية بتحديد الموارد المالية الوطنية والقومية، بالتزامن «مع غياب المعايير والأسس الأخلاقية، أو ما يعرف بمفهوم حوكمة الشركاتCORPORATE GOVERNANCE، والمعني به الحد من ظواهر المخالفات المحاسبية والأضرار التي تنشأ من وجودها»[25].

22– المصدر نفسه، ص: 138، و139 (بتصرف يسير)

23– انظر: الزبيدي، فالح نغيمش مطر، وشرفاني، نسرين مصطو، الأزمة المالية الراهنة...، مصدر سبق ذكره، ص: 6.

24– انظر: الزبيدي، فالح نغيمش مطر، وشرفاني، نسرين مصطو، الأزمة المالية الراهنة...، مصدر سبق ذكره، ص: 6.

25– انظر: نادية شاكر حسين، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري (دراسة محاسبية تحليلية)، منشورات هيئة النزاهة العراقية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، السنة الرابعة، العدد السادس، 2013، ص: 98، متاح على: http://www.nazaha.iq/images/nazaha-mag/r06/pdf/p05.pdf.

8. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حدة التلاعب المحاسبي والمالي بالعراق، تزداد تعقيداً في ظل معاناة البلاد من ''الهبوط الواضح والحاد في تصنيفات المنظمات الدولية، وصعوبة التقييم لنظام النزاهة الوطني، بسبب عدم وجود فرع لمنظمة الشفافية الدولية في العراق''[26].
9. تفتقر المؤسسات العراقية في عمومها، والمؤسسات الاقتصادية على وجه الخصوص، إلى تفعيل دور الرقابة الداخلية، باعتبارها «خط الدفاع الأول في مكافحة الفساد الإداري والمالي والحد من آثاره»[27]، ويضاعف من سلبيات هذا الافتقار الرقابي/الداخلي جملة من الإشكاليات المتعاضدة، التي يأتي من بين أهمها «غياب المرجعية الفنية والقانونية والتنظيمية التي يمكن الرجوع إليها في القضايا التي تواجه أقسام التدقيق والرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية، وضعف إدراك الإدارات العليا لدور الرقابة الداخلية في المحافظة على المال العام ولدورها في دعم جهود الإدارة لتحقيق أهداف المؤسسة وتخفيض المساءلة عنها، إلى جانب حاجة أقسام الرقابة والتدقيق الداخلي للمدراء المتخصصين في المحاسبة من ذوي الشهادات العليا، وأخيراً هشاشة التأهيل الرقابي للمدققين الداخليين بما يلبي المتطلبات الأساسية للوظيفة الرقابية»[28].
10. تواجه الأجهزة الرقابية العراقية –على قلتها وحداثتها– خطر التصادم والتعارض ومن ثم الدخول شيئاً فشيئاً في مرحلة (تنازع الاختصاص السلبي)[29]، عبر فقدان التنسيق وفراغ المحتوى؛ فعلى الرغم من «قيام العراق بعد العام 2003 بتشريع ثلاثة قوانين مكوناً بها ثلاثة أجهزة رقابية وهي ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، ومكتب المفتش العام، للتصدي لظاهرة الفساد المالي والإداري، بيد أن تزاحم وتنازع الاختصاصات بين هذه الأجهزة تسبب بتراجع

26- انظر: عويد، غزوان رفيق، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة العراق)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، 2016، ص: 169، و186، متاح على: http://www.nazaha.iq/images/nazaha-mag/r09/pdf/p07.pdf (بتصرف)

27- انظر: المعموري،علي محمد ثجيل، الوعي الرقابي للقيادات الإدارية ودوره في تحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتحقيق المساءلة العادلة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18 العدد 3 لسنة 2016، ص: 201، متاح على: http://qu.edu.iq/adejou/wp-content/uploads/2016/09/10-3-18-2016.pdf

28- انظر: المعموري، علي محمد ثجيل، الوعي الرقابي للقيادات الإدارية...، مصدر سبق ذكره، ص: 195 (بتصرف).

29- «يأتي تنازع الاختصاص في عمل المؤسسات الرقابية وغيرها على صورتين هما التنازع الإيجابي والتنازع السلبي، ويتحقق الأول بأن يصدر العمل أو القرار الإداري من الجهة أو العضو في اختصاص لم يستند لنص في القانون، وقد يتخذ عدم الاختصاص الشكل السلبي من خلال امتناع جهة إدارية أو عضو إداري عن اتخاذ قرار إداري معين وفق قناعة خاطئة بعدم الاختصاص»(راجع ص 529 على الرابط:
http://abu.edu.iq/sites/default/files/research/journals/ahl-al-bayt/issues/22/180616-043252.pdf)

مستوى الرقابة، وتيسير مهمة المفسدين في ممارسة الفساد، ولاسيما في ظل ما تشهده المؤسسات العراقية بصورة عامة من تنازع في السلطات، وتفشي ظاهرة التجاوز على الصلاحيات»[30].

11. يساعد الضعف الرقابي وعدم تطبيق آليات المراقبة المالية والمحاسبية بنحو فاعل وحازم في ضرب الاستقرار السياسي والمجتمعي بين العراقيين؛ فمن الناحية السياسية يُفضي الضعف الرقابي إلى حرمان الحكومات العراقية من تطبيق خططها للتنمية والتنمية المستدامة، وهو ما يشوه صورتها السياسية في أعين المواطن العراقي الباحث عن الإنصاف الاقتصادي والمعيشي، ومن الناحية المجتمعية يؤدي إلى نهب ثروات البلاد المالية والعينية، ومن ثم تهميش شرائح اجتماعية عراقية عديدة من ذوي الدخل المحدود، من حيث الحصول على الحقوق والخدمات، ناهينا عن رفع المعاناة عن الشرائح الشابة بسبب انتشار البطالة والفقر والتفاوت القبيح بين مستوى الدخول، إذ «من البديهي أن ينعكس ضعف الإسهام الرقابي والمالي على إمكانيات الموازنة العامة العراقية في إعادة تحقيق التوازن الاجتماعي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل القومي، خاصة في ظل عجز الرقابة عن مكافحة التهرب الضريبي»[31]، ومن النقاط السابقة، يمكننا ملاحظة الآتي:

- إن الجهود الرقابية الممارسة حالياً بالعراق على المستوى الرسمي، محمودة وجيدة، وتسير في المسلك الصحيح، لكنها غير كافية لتحقيق السيطرة المنشودة على الموارد المالية للدولة العراقية.
- إن الرقابة المالية والمحاسبية ليست ترفاً، بقدر ما هي ضرورة حتمية يجب تطبيقها بدقة وإحكام من أجل الحفاظ على الدخل القومي ومباشرة مهام التطوير والإصلاح.
- يمثل ضعف البعد الرقابي في العراق أحد المظاهر والأسباب الكبرى المؤدية إلى فشل السياسة المالية العراقية، وإلى عرقلة خطط ومشاريع التنمية الشاملة في البلاد.
- ساعدت السياسات الريعية –ضمن مفهومها الاقتصادي الخاص والضيق– في إفشال الرقابة المالية بالعراق وكسر شوكتها، عبر تطبيق جزئي معيب لتلك الرقابة، يهتم بمراقبة عوائد النفط ولا يهتم بمراقبة عوائد القطاعات الأخرى.

30- انظر: عبد،هادي حمزة، تنازع الاختصاص بين الأجهزة الرقابية في العراق على أعمال الإدارة/دراسة مقارنة، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 22، مارس 2018، ص: 526، و528، متاح على:
http://abu.edu.iq/sites/default/files/research/journals/ahl-al-bayt/issues/22/180616-043252.pdf (بتصرف يسير).

31- انظر: بدون اسم، البعد الاجتماعي للسياسة المالية في العراق، منشورات الدائرة الاقتصادية، وزارة المالية العراقية، 2013، ص: 24، متاح على: mof.gov.iq/Lists/ResearchesAndStudies/4.pdf (بتصرف يسير).

- يعد غياب الشفافية في الإفصاح عن الموارد المالية للدولة العراقية في المركز والإقليم ضمن النشرات والوثائق الرسمية، هو أحد المظاهر الصارخة لضعف الرقابة المحاسبية أحد الأبواب الواسعة لتغذية الفساد المالي والإداري بين العراقيين.
- إن الأجهزة الرقابية العراقية، متنازعة الاختصاصات والصلاحيات، وهو ما يهددها بالفشل في تحقيق النتائج المرجوة منها، كما يسمح بتسلط الشخصيات المتنفذة على مجريات التدقيق البياني والمالي والمحاسبي في عموم الدوائر والمؤسسات الحكومية.

وبعيداً عن الإسهاب في التفاصيل، تؤكد هذه الدراسة على أهمية الحلول المقترحة الآتية:

(1) اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين صورة العراق لدى المنظمات الرقابية الدولية، بالتزامن مع تبني «نظام وطني للنزاهة يلائم هيكلية الدولة العراقية، ويشخّص نقاط القوة والضعف، وسبل التركيز على الأولى، ومعالجة الثانية، على وفق منهجية متخصصة تحت إشراف قيادات موضوعية ونزيهة»[32].

(2) بدء خطة فاعلة وصادقة في تطبيق وإحكام الرقابة والسيطرة على جغرافيا المال العراقي، وهذا لن يتأتى إلا من خلال أتمتة العراق، وتطبيق مفهوم (الحوكمة الإلكترونية)[33]، بحيث تصبح كل التعاملات المالية تحت إشراف الجهات الرسمية للدولة، ويا حبذا لو كان ذلك بالاتفاق الوطني بين المركز والإقليم، وهو ما سيساهم مجملاً في «دعم شبكة اتصالات حكومية تسمح بتبادل المعلومات بسرعة طبقاً لقواعد سرية مطلوبة، ميكنة النظم المالية كالموازنة والحسابات والمشتريات والمخازن، رفع مستوى الكفاءة والفعالية للعمليات والإجراءات داخل القطاع الحكومي، تقليل التكاليف الحكومية من خلال تسهيل تدفق وسريان الأعمال بشفافية وسهولة عالية، وتحقيق درجة عالية من التكامل بين المشاريع الحكومية والقطاعات الخاصة بما يخدم الاقتصاد الوطني»[34].

32- انظر: عويد،غزوان رفيق، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية...، مصدر سبق ذكره، ص: 163 (بتصرف).

33 الحوكمة الإلكترونية E-Government تعني توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أسلوب أداء الخدمات الحكومية وبصيغة أخرى يُقصد بها تغيّر أسلوب أداء الخدمة من أسلوب يتميز بالروتين والبيروقراطية وتعدد وتعقد الإجراءات، إلى أسلوب يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أداء الخدمات الحكومية؛ بهدف تقديمها للمواطنين بطريقة سهلة عبر شبكة الإنترنت؛ مما يوفر الكثير من الجهد والمال (راجع ص: 28، على الرابط:
http://www.cmc.iq/ar-iq/wp-content/uploads/2018/08/I-Tech-last-V.pdf

34 انظر: الحوكمة الإلكترونية في العراق، تقرير مجلة I-TECH الصادرة عن هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، العدد 1، 2018، ص: 31، و32، متاح على:
http://www.cmc.iq/ar-iq/wp-content/uploads/2018/08/I-Tech-last-V.pdf (بتصرف).

(3) دعم البعد الرقابي عبر فض الاشتباك والتنازع الاختصاصي القائم بين المؤسسات الرقابية الحالية، وذلك إما بتعديل دستوري «تؤسس بموجبه هيئة للرقابة العامة تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي والفني، وتمارس مهمة الرقابة على أعمال الإدارة وتخضع لرقابة مجلس النواب وينظم عملها بقانون»[35]، وإما من طريق «دمج مكاتب المفتشين العموميين بهيئة النزاهة، وذلك لوحدة عمل هذين الجهازين من جهة، وإبعاد هذه المكاتب عن تأثيرات السلطة التنفيذية وضغط النفقات وحصر الجهود وتجنب تنازع الاختصاص فيما بينها من جهة أخرى»[36].

(4) تدشين جبهة إصلاحية لمواجهة الفساد المالي والإداري باتخاذ مجموعة إجراءات احترازية وتنظيمية، من أهمها «تطبيق صرامة رقابية محلية ودولية، تدوير المسؤولين الإداريين باستمرار لمنع نشوء بؤر فساد، تطوير آليات الرقابة المصرفية التنفيذية منها والإشرافية؛ للحد من عمليات تهريب العملة وغسيل الأموال، ودعم وحماية المؤسسات الرقابية واتخاذ إجراءات جدية في مكافحة الفساد وسرقة المال العام»[37]، وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية الأخذ بالنظام الموحد للتحليل والتقييم، وهو «أحد أدوات الرقابة والإشراف على المصارف، لتنظيم عمل لجان التفتيش الدوري الشامل كي ينتهي إلى ترتيب المصارف حسب جدارتها، واحتمال فشلها، وليقدم قاعدة معلومات تساعد على إعادة النظر بالضوابط الحاكمة للعمل المصرفي»[38].

(5) الشروع في تكوين منظومة مستقلة وفاعلة للتقييم المحاسبي والمالي، وذلك من أجل «إجراء تقييم شامل لأداء مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق، وتحديد المجالات التي تستوجب التغيير مثل جهة ارتباط المجلس والجهات الممثلة حالياً في عضويته، ومستوى مساهمتها في إنجاز الأعمال ونجاحها فضلاً عن المستلزمات الأساسية المالية وغير المالية التي يجب أن تتوافر لدى المجلس لضمان وتعزيز استقلاليته»[39].

35- انظر: عبد، هادي حمزة، تنازع الاختصاص بين الأجهزة الرقابية في العراق على أعمال الإدارة/دراسة مقارنة...، مصدر سبق ذكره، ص: 543 (بتصرف).

36- المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها (بتصرف).

37- انظر: الزبيدي، فالح نغيمش مطر، وشرفاني، نسرين مصطو، الأزمة المالية الراهنة ولجوء العراق إلى صندوق النقد الدولي...، مصدر سبق ذكره، الصفحات: 21، و22 ، و23 (بتصرف).

38 انظر: أحمد ابريهي علي، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، مجلة الدراسات النقدية والمالية، مطبوعات دائرة الإحصاء والأبحاث/البنك المركزي العراقي، العدد الثالث تموز 2018، ص: 18، متاح على:
https://cbi.iq/documents/journal%20of%20monetary%20and%20financial%20studies.%20july%202018.pdf(بتصرف يسير).

39 – انظر: نادية شاكر حسين، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري..، مصدر سبق ذكره، ص 107.

(6) محاولة إيجاد صيغة جماهيرية وإعلامية ذات مصداقية وموضوعية ميدانية، تستطيع من خلالها الدولة بث روح المواطنة والاعتزاز بالهوية العراقية، وهو ما سيكون له أكبر الأثر في تعزيز الرقابة الذاتية بين المواطنين والموظفين وعموم الشعب العراقي، وذلك باعتبار «أن البيئة المناسبة للفساد هي ضعف المواطنة العراقية؛ ولا يمكن محاربة هذا الفساد إلا من خلال تعزيز المواطنة»[40].

المحور الثاني: دور الرقابة المالية في تحقيق الشفافية ومحاربة الفساد

حينما نفتش عن أبرز المظاهر والأدوار التي يمكن أن تدلل على فاعلية الرقابة بصفة عامة والرقابة المالية بصفة خاصة في أي دولة من دول العالم، فإننا سنجد أن هذه المظاهر والأدوار تتمثل في ثلاثة أشياء رئيسة، هي:

1. الوصول من خلال الرقابة المحكمة إلى تحقيق مفهوم الشفافية بمعناه العام والشامل، وأيضاً بمعناه المالي والاقتصادي على وجه الخصوص.
2. التوظيف الأمثل للرقابة في إدراك التطويق الجامع المانع لبؤر الفساد المالي والإداري، وسد الأبواب والذرائع المؤدية إلى استغلال ثروات البلاد بطرق غير مشروعة وغير قانونية.
3. إيجابية الشعور المجتمعي العام تجاه الأجهزة الرقابية من واقع ما تحققه هذه الأجهزة لأفراد المجتمع من حماية للمال العام، ودعم حثيث للموازنة والخزانة الوطنية، بما يحقق الرفاه الاقتصادي والمجتمعي.

وبتطبيق المعايير والمقاييس والأدوار السابقة على الشأن العراقي، فإن من الصعب إيجاد قناعة راسخة وإيجابية، تبرهن على قيام الأجهزة الرقابية العراقية بتحقيق تلك المظاهر والأدوار، لا في الماضي، ولا في الوقت الحاضر، بل على العكس سنجد أنه ربما يتورط بعض موظفي الرقابة في قضايا فساد مالي وإداري، على وفق ما سبقت الإشارة إليه، يصب تعارض الاختصاصات بين الأجهزة الرقابية في مصلحة الإضرار بالمال العام، وإهدار الحقوق الاجتماعية والمعيشية للشعب العراقي، وغياب الشفافية!!

وبصفة عامة، يمكننا رصد وتحليل خلاصة الموقف الرقابي المالي بالعراق من قضايا الشفافية،

40- انظر: رهبة أسودي حسين، الفساد الإداري والمالي في العراق..دراسة اجتماعية/سياسية، مطبوعات المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة ، العدد 6، 2011، ص: 116، متاح على:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=77983 (بتصرف يسير).

الفساد، والإصلاح الاجتماعي/المعيشي، من خلال نقاط العرض التالية:

***أولاً: الشفافية:**

حينما نتحدث عن الشفافية من وجهة النظر المالية والاقتصادية، فإننا بصدد الحديث عن الأساس الرقمي والمعلوماتي والبياناتي المتين الذي تقوم عليه فحوى التقارير المالية والمحاسبية وجدوى الخطط والدراسات الاقتصادية والتنموية؛ ومن ثم، فمن دون الشفافية، تفقد الدولة والحكومة رؤيتها الاستراتيجية والتخطيطية فيما يتعلق بالحاضر والمستقبل؛ إذ»أن الإفصاح والشفافية هي دعامة هامة للتحكم المؤسسي لضمان العدالة والنزاهه، والثقة في الإدارة الاقتصادية واتخاذ القرارات الرشيدة»[41].

وفي الحقيقة، لم يقصّر المشرّع العراقي في الاهتمام الدستوري والقانوني بمبدأ الشفافية والإفصاح؛ إذ نصّت المادة الأولى والثانية من القانون رقم (6) المعدّل، فيما يتعلق بديوان الرقابة المالية العراقي، على جزئيتين رئيسيتين تتعلقان بالمصداقية وإبراء الذمة، وهما تحديداً (تحقيق الشفافية، ومصداقية الحكومة العراقية)، وكذلك على منح الأجهزة الرقابية وعلى رأسها ديوان الرقابة المالية، صلاحيات ومهام واسعة تمكنه من تحقيق مبدأ ومفهوم الشفافية نظرياً وعملياً، لكن رغم ذلك» يقتصر عمل الديوان على أنواع الإفصاح والشفافية المرتبطة بمهامه التقليدية، كاكتشاف المخالفات وإبداء الرأي في مصداقية القوائم المالية، في حين يتراجع دوره فيما يخص الإفصاح عن دور المنظمات الخاضعة للرقابة في خدمة المجتمع المحلي والبيئة»[42]، ولوحظ مجملًا «افتقار اللوائح والتشريعات العراقية إلى الشفافية، والحاجة إلى اهتمام المنظمات الاقتصادية بالتقارير الدورية، وحاجة ديوان الرقابة المالية إلى دراسة التشريعات النافذة، وخاصة القوانين واللوائح المرتبطة بالكشف عن الذمة المالية للجهات الإدارية العليا، أو تلك التي تشغل وظائف تتسم بالخطورة المالية»[43].

وتمنحنا الاستطلاعات الدولية المختصة بواقع الشفافية في المنطقة العربية والعالم، إضاءات جديرة بالنظر والاهتمام، وخاصة ما يتعلق منها بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية المالية فيما يخص الموازنات العامة والرسمية، ومن ذلك، الاستطلاع الذي أجرته(المبادرة العالمية للشراكة في الموازنة)،

41- انظر: البلداوي،شاكر عبد الكريم، دور ديوان الرقابة المالية بالعراق في تعزيز الإفصاح والشفافية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد التسعون/2011، ص: 94، متاح على:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65400 (بتصرف يسير)

42- المصدر السابق نفسه، ص: 95، 100 (بتصرف).

43- المصدر السابق نفسه، ص: 101 (بتصرف).

حول الموازنات المفتوحة في المدة من 2010 – 2017، إذ «حصل العراق على (3 نقطات) من أصل (100 نقطة) في مؤشر الشفافية (الموازنة المفتوحة)، وهي درجة أقل كثيراً من متوسط الدرجة العالمية المقدرة بنحو (42 نقطة)، في حين حصل على (صفر درجة) من أصل (100 درجة) في مؤشر المشاركة للعامة (المواطنين) في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة؛ وهذا المؤشر الأخير يبلغ المتوسط العالمي له نحو (12 درجة)، وفيما يتعلق بالإشراف على الموازنة العامة، استخلص المؤشر أن السلطة التشريعية في العراق توفر رقابة محدودة خلال مرحلتي التخطيط والتنفيذ للموازنة»[44].

وإجمالاً، لا تخرج تطبيقات الشفافية في العراق عن إطارها المعروف والمعهود والسائد في المنطقة العربية عامة، من حيث مواجهة معوقات عديدة، وتفاصيل معقدة، واعتبارات أكثر تعقيداً؛ لذا فإن «أداء العالم العربي –ومن بين دوله العراق– ليس جيداً من حيث إمكانية الحصول على المعلومات فيه، مقارنة بمناطق أخرى من العالم؛ فقد سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 20 درجة على مؤشر الموازنات المفتوحة المكون من 100 درجة، وهي الأدنى من حيث شفافية الميزانية والمساءلة»[45].

***ثانياً: الفساد:**

فيما يخص الفساد في العراق، فإنه لا يحتاج إلى كبير كلام، بل لا يحتاج إلى كلام مطلقاً، إنما هو في حاجة إلى عمل، وعمل شاق ومضنٍ لاجتثاث جذوره الضاربة بعمق بين العراقيين، وخاصة في أروقة المال والأعمال والاقتصاد، وليس أدل على ذلك من احتلال العراق، كما أشرنا سابقاً في سطور هذه الدراسة، مركزاً متقدماً في مؤشر مدركات الفساد على المستوى الدولي والعالمي، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: ما طبيعة الدور الذي تلعبه الأجهزة الرقابية في العراق لمكافحة الفساد وتقليص أضراره؟ وهل نجحت هذه الأجهزة في مباشرة مهامها في هذا الإطار؟

في واقع الأمر، فإن الأجهزة الرقابية كافة التي استحدثها العراق فيما بعد العام 2003، فضلاً عن الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على وفق قانون 35 لسنة 2007، وغير ذلك من إجراءات سابقة ولاحقة، إنما كان الهدف منه «إبطال ظهور وانتشار الفساد المالي والإداري بصورة كبيرة ممثلاً بالرشوة والتزوير والاختلاس واستغلال المنصب والوساطة والمحاباة وغيرها

44– راجع: السرحان،حسين أحمد، الشفافية المالية في العراق، تقرير شبكة النبأ المعلوماتية، بتأريخ 17/5/2018، متاح على: https://annabaa.org/arabic/goodgovernance/15286 (بتصرف)

45– المصدر السابق نفسه (بتصرف).

من صور الفساد الأخرى»[46].

ولكن من جهة أخرى، نرى أن القصور التشريعي، والقانوني، والتنظيمي، يكبّل عمل الأجهزة الرقابية، ويكبح جماحها، فيما يتعلق بالمضي قدماً في استكمال تتبع ومحاكمة المتورطين في قضايا الفساد، وهو ما يؤدي إلى تجميد الدور الرقابي من جهة، وتنشيط بؤر الفساد من جهة أخرى، وعلى سبيل المثال: «أخضعت اللائحة التنظيمية الصادرة عن هيئة النزاهة، وقانون هيئة النزاهة رقم 30 لسنة 2011، فئات محددة بالكشف عن مصالحهم المالية، مع أن الفساد في الأجهزة والمؤسسات الحكومية ليس محصوراً بهذه الفئات فقط»[47].

وخلاصة القول هنا: إن حجم الفساد بأنواعه المختلفة في العراق –ومنها المالي والإداري– قد بلغ حداً، لا تستطيع معه الأجهزة الرقابية وحدها مواجهته أو القضاء عليه؛ إذ لا يقتصر الفساد بالعراق «على عرقلة عملية النمو الاقتصادي فحسب، بل يساعد على تمويل المجموعات المسلحة، كما أنه يشمل كل الوزارات والمؤسسات العراقية بدون استثناء»[48].

***ثالثاً: الرؤية المجتمعية:**

أما فيما يخصّ نظرة الجماهير العراقية إلى دور الأجهزة الرقابية، فإنه في ظل معاناة المنظومة المجتمعية في العراق، من تراجع الحالة الأمنية والاقتصادية والمعيشية، وانخفاض مستوى الدخول الفردية والأسرية، إلى جانب انتشار البطالة والفقر وضعف التعليم، وسيادة الطبقية الثرواتية وفق أسس المحاصصة والتمييز السياسي والحزبي، مع شيوع وانتشار صور الفساد المالي والإداري، يصعب الجزم بتوافر نظرة إيجابية لدى المواطن العراقي تجاه الأجهزة الرقابية والمؤسسات المحاسبية والمالية؛ فقد أدت كل مظاهر التراجع العام السابقة، إلى فقدان معظم العراقيين الثقة في تلك الأجهزة والمؤسسات، بحيث باتت هناك» قناعة لدى المواطن العراقي بأن مظاهر القصور والتراجع والمعاناة، وخاصة مظاهر الفساد، غير قابلة للمعالجة أو المكافحة، بسبب الحصانة والصلاحيات التي يتمتع بها أغلب المسؤولين في الوزارات والمؤسسات العراقية»[49].

46- انظر: الجبوري،ماهر صالح علاوي، والفهداوي، ماجد جاسم محمد، اختصاصات هيئات الرقابة المستقلة بمكافحة الفساد المالي والإداري في العراق(دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثامن، 2013، ص: 3، متاح على: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=78005 (بتصرف يسير).

47- انظر: الجبوري، ماهر صالح علاوي، والفهداوي،ماجد جاسم محمد، اختصاصات هيئات الرقابة المستقلة...، مصدر سبق ذكره، ص: 23.

48- انظر: الغانمي، نزار عبد الأمير، الخزرجي،حمد جاسم، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي...، مصدر سبق ذكره، ص: 17 (بتصرف يسير).

49- المصدر السابق نفسه، ص: 17 (بتصرف يسير).

استنتاجات الدراسة

1. يسير ديوان الرقابة المالية العراقي على الطريق الصحيح نحو تطبيق آليات مبتكرة للتطوير والتحديث الرقابي، لكنه في حاجة ماسة لدعم تشريعي ودستوري يخرجه من نطاق التعارض في الاختصاص مع الهيئات الرقابية الأخرى، وإن جهوده الحالية غير كافية، ولم تخرج بعد من طور المفهوم التقليدي للرقابة.

2. إن الهيئات الرقابية العراقية في طريقها نحو الانفتاح الإيجابي على نظائرها في المحيطين الإقليمي والدولي، ونتائج ذلك في طي المجهول من تداعيات المستقبل المنظور.

3. يكلّف الضعف الرقابي العراق هدراً بالغاً لموارده، ويساهم في دفع البلاد نحو الاستدانة والاقتراض.

4. أفقد انحسار الأدوار الرقابية أنماط الاقتصاد العراقي عنصرى التناسق والتعاضد، وأدخل السياسة النقدية حيز التعارض مع السياسة المالية.

5. أصبح البعد الرقابي العراقي –مجملاً– تابعاً لمسار الاقتصاد الريعي؛ بحيث باتت الموارد النفطية هي الأجدر بالتطبيقات والآليات الرقابية من وجهة نظر الذهنية الرسمية بالعراق.

6. يواجه العراق صعوبات غير مسبوقة في التحكم بموارده المالية عبر محورى المركز والإقليم، وسوء الإدارة المالية مع ضعف التخطيط الاقتصادي، يغلفان سياسته المالية.

7. هناك تناقض معقد بين كثرة التعديلات القانونية / الدستورية للبنود الرقابية من جهة، وهشاشة المنجز الرقابي من جهة ثانية، وإن هناك تناقضاً بين تنامي الإنفاق الأمني، وتراجع الانتشار الرقابي.

8. خلو العراق من وجود فرع لمنظمة الشفافية الدولية، يعرقل مهمة التقييم الصحيح لنظام النزاهة الوطني والقومي في البلاد.

9. إن نظرة الجماهير العراقية للأجهزة الرقابية بالعراق ليست إيجابية؛ وذلك بفعل انتشار الفساد وتراجع الحالة المعيشية.

10. يهدد ضعف الرقابة الاستقرار السياسي والمجتمعي بالعراق، ويساعد في تشويه صورة المؤسسات الرسمية، ويهدد بفشل مخططات التنمية والتنمية المستدامة.

11. إن علاج الفساد ليس بيد الأجهزة الرقابية وحدها، وإنما يحتاج لتكاتف المؤسسات الرسمية جميعها، وقبل ذلك يحتاج لإرادة سياسية وسيادية بتطبيق الشفافية وتعرية المفسدين من الحصانة والنفوذ.

توصيات الدراسة

- توسيع رقعة الوعي والإدراك بالمفاهيم الأكثر تطوراً وحداثة لتطبيقات البعد الرقابي، المحاسبي، والمالي وفق المنظور الدولي والعالمي.
- تفعيل دور الرقابة الداخلية، وتأسيس هيئة مستقلة للرقابة السيادية والتدقيق رفيع المستوى، وعلى وفق بنود دستورية وتشريعية.
- تحسين صورة العراق لدى مؤسسات الشفافية والرقابة الدولية والإقليمية عبر تصحيح المغالطات إن وجدت، مع محاولة الإفادة من التقييمات الصادرة عنها بشأن العراق، لاستدراك الأخطاء وتصحيح مسار التطبيقات والآليات الرقابية.
- تحرير الأجهزة والهيئات الرقابية العراقية من أسر السياسة الريعية، وتوسيع نطاق البعد الرقابي ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية والبديلة بالدولة.
- تمكين هيئة النزاهة العراقية من استكمال إجراءات محاسبة المتورطين في الفساد المالي والإداري، عبر تشريع / تعديل دستوري يسمح لها بإخضاع الفئات كافة لسلطاتها القانونية على وفق أسس عادلة ونزيهة.
- تنويع مصادر الدخل القومي، وتعزيز ثقة الجماهير العراقية بمؤسسات الدولة عبر التوزيع العادل للحقوق والواجبات، وإشعار الأجهزة الرقابية بإيجابية دورها المالي والمجتمعي، إلى جانب تفعيل جهود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل.
- تمكين مبادرات الرقابة الخارجية من الإسهام الفاعل في إصلاح خلل الرقابة الداخلية، دون الإخلال ببنود الأمن القومي العراقي.

خاتمة

ربما يعتقد المتأمل للمشهد الرقابي العراقي، وما يرتبط به من تداعيات سلبية لما يخص الموارد والأموال والاقتصاد عموماً، أنه من الصعب توقع الإصلاح لتلك السلبيات وفق المنظور المستقبلي القريب، ولكن الحقيقة غير ذلك، على الأقل من وجهة نظر هذه الدراسة؛ فرغم تعقد المشهد الرقابي العراقي، إلا أن سبل الحل والنهضة والتطوير، حاضرة وليست غائبة، لكن يبقى على الجهات الرسمية، استثارتها واستخراجها من عقول العراقيين النوابغ الذين يملؤون أقطار العالم إبداعاً في التطبيقات الرقابية، والإدارية، والمالية، والمحاسبية، والتقنية، فقط يحتاج العراق إلى تقديم أهل الخبرة والاختصاص، ومنحهم حرية التقييم والتطوير، ومن ثم دعمهم تشريعياً ودستورياً وقانونياً، حتى لا تتربص بهم بؤر الفساد وأدعياء العلم من المتسلطين المتصدرين لكل مشهد، وبما أن العراق يعيش حالياً مرحلة مخاض سياسي واقتصادي واجتماعي، فإنه من المتوقع حتماً، أن تستفيد القيادات الجديدة من أخطاء وسلبيات الماضي البعيد، والماضي القريب، وأن تغلّب المصلحة الوطنية الواسعة، على ما عداها من الأطماع والطموحات الشخصية الضيقة؛ لذا فإن سبل النهضة والإصلاح، قائمة وحاضرة دوماً، في كل مشهد عراقي متجدد، رغم أنف المتربصين بهذا البلد.

قائمة المراجع والمصادر

(1) إبراهيم،خليل إسماعيل، واقع السياسة المالية في العراق(المركز والإقليم) للمدة (1991-2012)، مجلة الدنانير، العدد العاشر/2017:

http://al-dananeer.edu.iq/wp-content/uploads/2017/11/4-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.pdf

(2) أحمد أبريهي علي، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، مجلة الدراسات النقدية والمالية، مطبوعات دائرة الإحصاء والأبحاث/البنك المركزي العراقي، العدد الثالث تموز 2018:

https://cbi.iq/documents/journal%20of%20monetary%20and%20financial%20studies.%20july%202018.pdf

(3) استراتيجية ديوان الرقابة المالية الاتحادي جمهورية العراق 2018-2022، منشورات الديوان على موقعه الإلكتروني:

https://www.fbsa.gov.iq/uploads/files/attachments/_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86_2018_-_2022_-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf

(4) دون مؤلف، البعد الاجتماعي للسياسة المالية في العراق، منشورات الدائرة الاقتصادية، وزارة المالية العراقية، 2013 ، متاح على:

mof.gov.iq/Lists/ResearchesAndStudies/4.pdf

(5) البدراني، قبس حسن عواد، الرقابة المالية في العراق وأدواتها القانونية، ورقة أكاديمية، منشورات كلية الحقوق، جامعة الموصل، دون تأريخ، بدون معولمات إضافية:

http://rights.uomosul.edu.iq/files/files/files_7009731.pdf

(6) البلداوي، شاكر عبد الكريم، دور ديوان الرقابة المالية بالعراق في تعزيز الإفصاح والشفافية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد التسعون/2011:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65400

(7) حرارة، ساجدة أحمد عاطف، أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق .. دراسة حالة(سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، آب/أغسطس 2016:

https://meu.edu.jo/libraryTheses/59045cb156020_1.pdf

(8) حيدر حسين آل طعمة، النمو المتعرج وتحديات التخطيط الاقتصادي في العراق، مقالات اقتصادية، شبكة النبأ المعلوماتية:

http://annabaa.org/arabic/economicarticles/11724

(9) رهبة أسودي حسين، الفساد الإداري والمالي في العراق..دراسة اجتماعية/سياسية، مطبوعات المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العدد 6، 2011:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=77983

(10) الجبوري، ماهر صالح علاوي، والفهداوي، ماجد جاسم محمد، اختصاصات هيئات الرقابة المستقلة بمكافحة الفساد المالي والإداري في العراق (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثامن، 2013:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=78005

(11) عبد اللطيف، همسة قصي، وخماس،عمر عدنان، أداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، 2017:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=127752

(12) عبد، هادي حمزة، تنازع الاختصاص بين الأجهزة الرقابية في العراق على أعمال الإدارة/ دراسة مقارنة، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 22، مارس 2018:

http://abu.edu.iq/sites/default/files/research/journals/ahl-al-bayt/issues/22/180616-043252.pdf

(13) عويد، غزوان رفيق، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة العراق)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، 2016:

http://www.nazaha.iq/images/nazaha-mag/r09/pdf/p07.pdf

(14) الحوكمة الإلكترونية في العراق، تقرير مجلة I-TECH الصادرة عن هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، العدد1، 2018:

http://www.cmc.iq/ar-iq/wp-content/uploads/2018/08/I-Tech-last-V.pdf

(15) الذبحاوي، فرحان محمد حسن، اتجاهات السياسة المالية في العراق في ظل ريعية الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد (1)/2017:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=129681

(16) الزبيدي، فالح نغيمش مطر، وشرفاني، نسرين مصطو، الأزمة المالية الراهنة ولجوء العراق إلى صندوق النقد الدولي (الآثار والبدائل الأخرى)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد 14، عدد 58، 2017:

http://mjais.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/mjais/article/view/19/4

(17) السرحان،حسين أحمد، الشفافية المالية في العراق، تقرير شبكة النبأ المعلوماتية، بتاريخ 17/5/2018: https://annabaa.org/arabic/goodgovernance/15286

(18) العلمي، صباح سعد الدين، دور الرقابة المالية والإدارية كمدخل للتنمية والإصلاح الإداري في الدولة، ورقة بحثية، منشورات جامعة النجاح الوطنية، نابلس/فلسطين، 2006:

https://scholar.najah.edu/sites/default/files/conference-paper/role-financial-and-administrative-monitoring-country%E2%80%99s-development-and-administrative-reforms.pdf

(19) الغانمي، نزار عبد الأمير، الخزرجي،حمد جاسم، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث/السنة الثامنة 2016:

http://mouhakiq.com/papers/Lawj_paper_2016_92318373.pdf

(20) مظهر محمد صالح، ثروة العراق المالية بين نمط الاستهلاك الراهن والتصدع في الحواضن الاقتصادية الإقليمية ، دون معلومات إضافية:

http://cbi01.hosting.runbox.com/documents/mudh_pub7_f.pdf

(21) المعموري، علي محمد ثجيل، الوعي الرقابي للقيادات الإدارية ودوره في تحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتحقيق المساءلة العادلة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18 العدد 3 لسنة 2016:

http://qu.edu.iq/adejou/wp-content/uploads/2016/09/10-3-18-2016.pdf

(22) نادية شاكر حسين، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري (دراسة محاسبية تحليلية)، منشورات هيئة النزاهة العراقية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، السنة الرابعة، العدد السادس، 2013:

http://www.nazaha.iq/images/nazaha-mag/r06/pdf/p05.pdf